قال اقولُ
باہتمام راجی غفران حاجی محمد عبد الرحمن بن حاجی محمد روشن خان مغفور



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره والصادر باختياره شره وخيره والصلوة والسلام على رسوله محمد الذي انتشر به نهيه وامره اما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا تذلل تعسره وتعمم تيسيره والله خير الميسرين والمعين

قال ايساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة

وعلى جزءه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام

كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن

وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام اقول ان للمنطقيين

اصطلاحات يجب استحضارها على المبتدي في ذا الروان الشروع في

من العلوم منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس

وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف

معرفتها على بيان الدلالات الثلث وهي المطابقة والتضمن

والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشي بحالة يلزم من

العلم به العلم بشي آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا

عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي

آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشي

آخر العلم به والدلالة تنقسم الى اقسام ثلثة طبعية وعقلية

ان الدلالة تنقسم الى لفظية وغير لفظية وكل منهما تنقسم الى طبعية وعقلية ووضعية

ووضعية فالدلالة الطبعية ان تكون بحسب اقتضاء الطبع
كدلالة اُح اُح على وجع الصدر فان طبع اللافظ
يقتضي التلفظ به عند عروض الوجع والدلالة العقلية
ان تكون بحسب اقتضاء العقل كدلالة لفظ ديز المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ والمراد من الدلالة ههنا
الدلالة اللفظية الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ
الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال
على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء
ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول
فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن
وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال
الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان

وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق
لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق
النعل بالنعل اذا توافقتا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان
اذا دل على احدهما اي على الحيوان او على
الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل
على الجزء الذي في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام
كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة
وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل
على كل امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له في الذهن
وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن لان الملازمة
الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها
لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل
فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر

التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا

مع ان بينهما معاندة فی الخارج لا يقال هذه الدلالة تضمنية

لانا نقول العمى عبارة عن عدم مضاف الى البصر

فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع ان يكون دلالة تضمنية

قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة

على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذى

لا يكون كذلك كرامى الحجارة اقول لما فرغ عن

بيان الدلالات الثلث شرع فی تقسيم اللفظ فنقول

اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد

بالجزء منه اى من اللفظ الدلالة على جزء معناه كالانسان

فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد

ذلك كقولك رامى الحجارة فانه لفظ يدل

اى بالجزء منه دلالة على جزء معناه ١٢

جزؤه على جزء معناه لان الرامى يدل

علی ذات من له الرمی والتجارة یدل علی جسم معین

فان کان الاول فهو مفرد وان کان الثانی فهو مولف

وقوله لا یراد بالجزء منه دلالة علی جزء معناه صادق علی اربعة

اقسام الاول ان لا یکون له جزء اصلا نحو ق علما والثانی

ان یکون له جزء ولا معنی له نحو زید علما والثالث ان یکون

له جزء ذو معنی لکن لا یدل علیه نحو عبد الله علما لان معناه

شخص معین والرابع ان یکون له جزء ذو معنی دال علیه لکن

لا یکون دلالته مرادا نحو الحیوان الناطق علما لان معناه ح

الماهیة الانسانیة مع التشخص قال والمفرد اما کلی وهو الذی

لا یمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرکة فیه کالانسان او جزئی

وهو الذی یمنع نفس تصور مفهومه عن ذلک کزید اقول المفرد

ینقسم الی کلی وجزئی لانه اما ان یکون نفس تصور مفهومه ای

من حیث انه متصور مانعا من وقوع الشرکة فیه ای من الاشتراک


عرضي بحسب الذات ١٢ مولوي محمد صادق

الكلي والجزئي

بين كثيرين اولا يكون فان منع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه
بين كثيرين فهو جزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه تمتنع عند
العقل صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه
عن اشتراكه بين كثيرين فهو كلي كالانسان فان مفهومه
عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد
بنفس تصور مفهومه في الكلي والجزئي لان من الكليات
ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب
الوجود فان الدليل الخارجي يقطع عرق الشركة عنه لكن
عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين والا لم
يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية **قال** والكلي اما
ذاتي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي بخلافه كالضاحك
بالنسبة الى الانسان **اقول** الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه

اما ان یکون داخلا فی تحت حقیقة جزئیاته اولا یکون فان
کان داخلا فی تحت حقیقة جزئیاته فهو ذاتی کالحیوان
بالنسبة الی الانسان فانه تمام حقیقة زید وعمرو وبکر و
الحیوان داخل فیه لکونه مرکبا من الحیوان والناطق
وکذا بالنسبة الی الفرس وان لم یکن داخلا فی حقیقة
جزئیاته بل کان خارجا عن تلک الحقیقة فهو عرضی
کالضاحک بالنسبة الی الانسان فانه عرضی لم یدخل
فی حقیقة زید وعمرو وبکر لما ثبت فی الانسان لما
من انه مرکب من الحیوان والناطق فقط فتعین انه
خارج عنه وعلی هذا لایکون نفس الماهیة ذاتیة
بل تکون من العرضیات لانها تخالف الذاتی
بذلک التفسیر وکل ما یخالفه فهو عرضی وقد یقال الذاتی
مالیس بعرضی ای لیس بخارج فح تکون نفس الماهیة ذاتیة

لا يقال ان الذاتي هو المنسوب الى الذات فلا يجوز ان
يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه و
هو محال لانا نقول هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية
ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية
فلا يرد ذلك قال الذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ما هو قولا ذاتيا واما مقول في جواب ما
هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى
عمرو وزيد وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو
بل هو مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء
عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم



اقول ہذا بانہ کلی یقال علی الشئی فی جواب ای شئی ہو فی ذاتہ
شروع فی بیان الکلیات الخمس اعلم ان الذاتی اما جنس
او نوع او فصل لانہ ان کان مقولا فی جواب ما ہو بحسب الشرکۃ
المحضۃ ای لا بالخصوصیۃ اصلا فہو الجنس کالحیوان بالنسبۃ
الی الانسان و الفرس فانہ اذا سئل عن الانسان و الفرس
بما ہما کان الجواب حیوانا عنہما لانہ تمام ماہیۃ مشترکۃ بینہما
وان سئل عن کل واحد من الانسان والفرس بالانفراد
لم یصح ان یقع جوابا عن کل واحد منہما لانہ لیس تمام ماہیۃ
کل واحد منہما لانک اذا افردت الانسان بالسوال
فتقول الانسان ما ہو فجوابہ حیوان ناطق لکونہ تمام ماہیتہ وکذا اذا افردت
الفرس بالسوال فجوابہ الحیوان الصاہل لکونہ تمام ماہیتہ فہو الجنس بانہ
کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق فی جواب ما ہو قولا اولیا فقولہ کلی
لا طائل تحتہ وقولہ مقول جنس متناول للجزئیات والکلیات الخمس

وقوله علی کثیرین یخرج الجزئیات کلها لما مر ان الجزئی

انما یقع علی واحد وقوله مختلفین بالحقائق یخرج النوع لکونه

مقولا علی کثیرین متفقین بالحقائق وقوله فی جواب ما هو

یخرج الکلیات الباقیة اعنی الفصل والخاصة والعرض العام

وان کان الذاتی مقولا فی جواب ما هو بحسب الشرکة والخصوصیة

معاً فهو النوع کالانسان بالنسبة الی افراده اعنی زیدا وعمرا

وبکرا وغیر ذلک لانه اذا سئل عن زید وعمرو وبکر وغیرهم

بما هم کان الجواب انسانا لانه تمام ماهیتهم المشترکة فیما بینهم

واذا سئل عن زید فقط کان الجواب الانسان ایضاً

لانه تمام ماهیته المختصة به فتعین انه اعنی النوع ما یکون

مقولا فی جواب ما هو بحسب الشرکة والخصوصیة معاً

فیرسم بانه کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالعدد دون

الحقیقة فی جواب ما هو قوله کلی زائد کما مر وقوله مقول

شامل للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين
بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول
على كثيرين متفقين بالحقيقة ومختلفين بالعدد اي بعوارض
وتشخصات بخلاف الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق والعدد وانما قال مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة
بالعوارض والتشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج الثلثة
الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب
ما هو بل هو مقول في جواب اي شئ هو في ذاته وهو اعني
المقول في جواب اي شئ هو في ذاته الذي يميز الشئ عما يشاركه
في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فهو الفصل ولو قال
في التعريف او في الوجود ايضا لكان اشمل لعدم
فصول الماهية المركبة من امرين متساويين وامور
متساويات اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس

بناء على بطلان تركيب الماهية عن امرين متساويين
او امور متساويات ولقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم
عليه ان لا يذكر الجنس في تعريف الفصل لانه حينئذ
لا طائل تحت ذكر الجنس في تعريف الفصل اصلا لانه
لا يفيد شيئا من الشمول والاحتراز فكان ذكره لغوا
قلنا ذكر الجنس ههنا ليدل على المقصود بالمطابقة
ولذلك اورد لفظ الجنس في التعريف وذلك اعني مميز
الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان
فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجنس اعني الحيوان
كالفرس والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان
باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال
باي شيء هو في ذاته انما يطلب ما يميز الشيء عن غيره فكل
ما يميز الشيء عن غيره يصلح للجواب فالناطق مميز الانسان

به عن غيره فيصلح ان يكون جوابا بحسب الفصل بانه كلي
يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته قوله كلي مستدرك
وقوله يقال على الشيء جنس شامل للكليات الخمس وقوله في جواب
اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام اما الجنس والنوع
فهو ظاهر لانهما مقولان في جواب ما هو لا في جواب اي شيء
واما العرض العام فلا يقال في الجواب اصلا وقوله هو في ذاته
اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت تميز الشيء لكن
لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال واما العرضي فاما ان
يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه
وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة
وهو الخاصة كالضاحك بالقوة او الفعل للانسان فقط وتعريفها انها كلية
تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق
فوق واحدة وهو العرض العام كالتنفس بالقوة او بالفعل للانسان

وغيره ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا

اقول العرضي اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه

عن الماهية ولا يمتنع انفكاكه منها والاول هو العرض اللازم كالكتابة

بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكتابة

بالفعل بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اما خاصة او عرض

عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك

بالقوة او بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك بالقوة

عرض لازم له لانه لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة

وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق لانه ينفك

عن ماهية الانسان مختص بها وترسم اي الخاصة بانها كلية تقال

على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا فقوله كلية مستدرك كما مر

غير مرة وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط

يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة وقوله قولا عرضيا

يخرج النوع والفصل لانهما مقولان على ما تحت حقيقة
واحدة قولا ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد من
اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقائق فوق واحدة
فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة وبالفعل للانسان وغيره
من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير منفك
عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات غير مختص بحقيقة
واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهيتها
غير مختص بماهية واحدة وقد يرسم العرض العام
بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا
قوله كلي زائد كما مر وقوله يقال جنس شامل للكليات
وقوله على ما تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل
والخاصة لانها لا تقال الا على ما تحت حقيقة واحدة
وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لانه قول ذاتي لا عرضي

عـه الفاضل الصادق ۱۲

وكون هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان
ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها
ملزومات متساوية لها الا ان المناسب ههنا ذكر التعريف
الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم
بانها رسوم قال القول الشارح الحد قول دال على ماهية
الشيء وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام
والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصله القريب
كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب
عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن
عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان
انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة

ضحاك بالطبع اقول العلم على نوعين احدهما القول
الشارح والآخر الحجة لانه ان كان تصوراً مع عدم اعتبار حكم
فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو القول الشارح وان
كان تصوراً مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديقي
فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول من تلك الاصطلاحات المنطقية
المذكورة القول الشارح وهو التعريف اعم من ان يكون حداً
او رسماً والحد قول دال على ماهية الشيء فقوله قول دال جنس
شامل للحد والرسم وقوله على ماهية الشيء يخرج الرسم كما بينه
هذا هو تعريف الحد وقيل لم يجز تعريفه لئلا يلزم التسلسل قلنا
لا نسلم لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود
نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص فالحد التام
هو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق
بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق

ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع
وهذا لكونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه
تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي
يتركب من الجنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب بانه
جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم الى تام
وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب والخاصة
اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما
فلان رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة
التي هي من اثر الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلتحقق المشابهة
بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر
يختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب من عرضيات التي تختص جملتها

جملتها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة كقولنا

في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار

بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة

هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف

كل واحد منها لوجود بعض منها في غيره ايضا اما كونه رسما

فلما مر من ان الخاصة اللازمة من آثار الشيء فيكون

تعريفا بالاثر الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم

ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى تحقق المشابهة

بينه وبين الحد الناقص كتحققها بين الرسم التام والحد التام

قال القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق

فيه وكاذب فيه وهي حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة

كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما شرطية

منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا

اقول لما فرغ المصنف عن القول الشارح شرع في
الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي
والقضية قوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او
كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب
سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة او مفهوما
عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اي القول جنس
يتناول الاقوال التامة والناقصة والانشائية وقوله
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يخرجه
عن الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهي و
الاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية
والآخر شرطية فان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين
فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب والا فشرطية وفيه نظر لان المحكوم
عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية بل قد يكون احدهما

جملة نحو زيد ابوه منطلق والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم

فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى

وهي موجبة ان حكم فيها بايجاب صدق قضية على تقدير

صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية

على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس

طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم

فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي

ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان

يكون زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة

سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا

قال والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني

محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا

اقول الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الحملية
يسمى موضوعا لانه انما وضع ان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني
اي المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على شيء
والنسبة التي ترتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر
المصنف الجزء الاخير مع انه لا بد منه في القضية لكونه جزءا
اخيرا منها والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في
الذكر والجزء الثاني تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع
قال القضية موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب اقول القضية تنقسم ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك
النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول
فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان يقال
الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
قال وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا

كل انسان كاتب و لا شيء من الانسان بكاتب و اما جزئية مسورة كقولنا
بعض الانسان كاتب و بعض الانسان ليس بكاتب و اما ان
لا تكون كذلك و تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب و الانسان ليس
بكاتب اقول و كل واحدة من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون
مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه ان
كان الموضوع في القضية شخصا معينا جزئيا فالقضية مخصوصة كما
ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب و زيد ليس بكاتب و انما تسميتها
مخصوصة فلخصوص موضوعها و قد يقال لها شخصية لكون موضوعها
شخصا معينا جزئيا و ان لم يكن موضوعها اي موضوع القضية
شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين فيها كمية
الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة و مسورة اما كونها محصورة فلانحصار
موضوعها و اما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال
على كمية افراد الموضوع حاصرا لها و محيطا بها لان السور ماخوذ من سور البلد فكما انه

يحصر البلد كذلك ما يدل على كمية الافراد يحصر افراد الموضوع وهذه المحصورة لانها ان
يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى التقديرين فالحكم اما بالايجاب
او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب
او سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب فالسور في الموجبة الكلية نحو كل
وفي السالبة الكلية نحو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اي ان
الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا
بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة
نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن الموضوع
في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية
تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب لاهمال بيان كمية الافراد
التي حكم عليها فاذن كانت القسمة مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء لا يقال
ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام

فی القضایا المعتبرة فی العلوم والقضیة الطبیعیة لیست معتبرة

فی العلوم لعدم انتاجها فخروجها عن التقسیم لا یخل بالانحصار قال

والمتصلة اما لزومیة کقولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود

واما اتفاقیة کقولنا ان کان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة

اما حقیقیة کقولنا العدد اما زوج او فرد واما مانعة الجمع فقط

کقولنا هذا الشیء اما شجر واما حجر واما مانعة الخلو فقط کقولنا زید اما

ان یکون فی البحر او لا یغرق اقول لما فرغ عن تقسیم الحملیة شرع فی

تقسیم الشرطیة سواء کانت متصلة او منفصلة اما الشرطیة المتصلة

فتنقسم الی قسمین احدهما اللزومیة والاخر الاتفاقیة لانه ان کان

صدق التالی فیها علی تقدیر صدق المقدم لعلاقة بینهما

توجب ذلک فالقضیة متصلة لزومیة والمراد بالعلاقة ههنا شیء بسببه

یستلزم المقدم التالی کالعلیة والمعلولیة والتضایف اما العلیة فکقولنا

ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود

النهار واما المعلولية فلقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة

فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضايف فلقولنا ان كان زيد

ابا لبكر فبكر ابنه وان كان صدق التالی فی المتصلة علی تقدیر

وقوع صدق المقدم لا لعلاقة مذكورة بل علی سبیل الاتفاق فالقضية

متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا

علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام

ناطقية الانسان ناهقية الحمار بل توافق الطرفان علی الصدق

بينهما ههنا واما الشرطية المنفصلة فتنقسم علی ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع

ومانعة الخلو لانه ان حكم فيها بالتنافی بين جزئيها فی الصدق والكذب

معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم فی

هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد علی عدد واحد وبامتناع ارتفاعهما

عنه وانما سميت حقيقية لان التنافی بين جزئيها اشد من التنافی بين جزئی

القسمين الآخرين لانه يوجد التنافی بين جزئيها فی الصدق والكذب معا وفی هذا ليس الا

المنفصلات

حقيقة الانفصال و ان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط
فالقضية منفصلة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان
يكون الشيء الواحد لا شجرا ولا حجرا وانما سميت هذه بمانعة الجمع لاشتمالها على
منع الجمع بين جزئيها في الصدق و ان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها
في الكذب فقط اي لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان
يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان
لا يكون في البحر وان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز
ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو بين جزئيها في الكذب قال و قد يكون المنفصلات ذات اجزاء
كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو اقول المنفصلات المذكورة
تتركب كل واحدة منها عن جزئين غالبا لكنها قد تتركب عن اكثر من جزئين اما
المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم

فيهما بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد فلا يخلو العدد عن احد
منها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الآخر
لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية
من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع والخلو وهذا خلف لانه
في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو
يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم
كونه غير ناقص كونه مساويا فينتج من هذا ان يستلزم كونه
زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة
حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير
زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير
مساو فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير
مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية
هذا خلف بل الحق ان الحقيقية قد تتركب من حمليته


منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد
او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله او زائدا
عليه او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول حملية واصل هذا
العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او غير مساو لكن
اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت
هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فيظن
انها مركبة من ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة من الحملية
والمنفصلة كما عرفت فلا تتركب الحقيقية الا من جزئين
وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب من ثلثة
اجزاء فصاعدا ولبيانه طول لا يليق بهذا المختصر فليطلب في
المطولات قال التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته ان تكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب اقول من الاصطلاحات

المنطقية المذكورة التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين
اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلاف جنس شامل
للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله
قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب
والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالاتصال والانفصال
والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالحصر والاهمال والاختلاف
بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي الخ يخرج
الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق
احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان
وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث

يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لكن لا لذات ذلك الاختلاف
نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين
انما يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لكن لا لذاته
بل بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان
او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة
لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك في المخصوصتين الا بعد اتفاقهما في الموضوع
والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط
ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض
الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا
لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان اقول القضيتان اللتان
بينهما يقع التناقض لا يخلو من ان تكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان
كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات
الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة فلم تتناقضا

نحو زید قائم وعمرو لیس بقائم والثانیة وحدة المحمول اذ لو اختلفتا
فیهما لم تتناقضا نحو زید کاتب وزید لیس بشاعر والثالثة وحدة الزمان فلو
اختلفتا فیهما لم تتناقضا نحو زید قائم لیلا وزید لیس بقائم نهارا
والرابعة وحدة المکان لانهما عند اختلافهما فیهما لم تتناقضا
نحو زید قائم فی الدار وزید لیس بقائم فی السوق والخامسة
وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا فیهما لم تتناقضا نحو زید اب لعمرو
وزید لیس باب لبکر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا
فیهما بان یکون النسبة فی احدیهما بالقوة وفی الاخری بالفعل
لم تتناقضا نحو الخمر فی الدن مسکر ای بالقوة والخمر فی الدن لیس بمسکر ای
بالفعل والسابعة وحدة الکل والجزء لانهما لو اختلفتا فی الکل
والجزء لم یتحقق التناقض نحو الزنجی اسود ای بعضه والزنجی لیس باسود ای
کله والثامنة وحدة الشرط لعدم تحقق التناقض بین القضیتین
عند اختلاف الشرط کقولنا الجسم مفرق للبصر ای بشرط

كونه ابيض و الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود و اذا عرفت
هذا فنقول ان القضيتين اذا كانت احدىهما موجبة كلية ينبغي ان تكون
الاخرى سالبة جزئية و اذا كانت سالبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى
موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان و بعض الانسان ليس بحيوان و نقيض السالبة
الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان
و بعض الانسان حيوان و بقية هذا و كيفيته سياتي في المحصورات
والحق ان ايراد المصنف هذا اي قوله و نقيض الموجبة الكلية
الخ ههنا ليس في موضعه و انما موضعه بعد تحقيق المحصورات **قال**
المحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية و الجزئية
لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب و لا شيء من الانسان
بكاتب و الجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب و بعض
الانسان ليس بكاتب **اقول** كان القضيتان المتناقضتان محصورتين

(اي المتناقضتين ١٢)
(هذا التعرض قوي ١٢)

بعض لا تقتضي الافراد المحققة ولا المقدرة بل تحقق الافراد في الجملة وحينئذ تساوق المهملة ١٢ مولوي نور علي مد ظله

لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بان تكون

احديهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات

المذكورة ولو قيل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله ايضا لكان اولى

ليكون اشارة اليه اعني بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة وانما قلنا

انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية

لان الكليتين قد تكذبان نحو كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب

والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس

بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية

لا الجزئية وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات

من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس وهو ان

يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب

والتصديق والتكذيب بحاله اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية

المذكورة العكس وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول

في كتاب ايساغوجي ١٢

موضوعا مع بقاء الكيف اعني الايجاب والسلب يعني ان كان الاصل موجبا
كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك و مع بقاء الصدق
والكذب يعني ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا
كذلك و ان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس
قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا
وقلنا بعض الحيوان انسان اذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء
من الحجر بانسان قلنا لا شيء من الانسان بحجر ولو قال المصنف
العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني
اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول
لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف
عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا
القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة
للاصل الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق

لان العکس لازم للقضیة فلو فرض صدقها بدون صدق العکس
لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وصدق الملزوم بدون
صدق اللازم مستحیل ولم یعتبر بقاء الکذب لانه لا یلزم من کذب
الملزوم کذب اللازم فان قولنا کل حیوان انسان کاذب
مع صدق عکسه وهو قولنا بعض الانسان حیوان فعلی هذا
قول المصنف رح والتکذیب لا یکون الا خطأ فاحشا قال
الموجبة الکلیة لا تنعکس کلیة اذ تصدق کل انسان حیوان
ولا یصدق کل حیوان انسان بل تنعکس جزئیة لانا اذا قلنا
کل انسان حیوان یصدق قولنا بعض الحیوان انسان فانا نجد الموضوع
شیئا موصوفا بالانسان والحیوان فیکون بعض الحیوان انسانا اقول القضیة
التی تکون موجبة کلیة لا یلزم ان تنعکس کلیة بل یلزم ان تنعکس جزئیة اما
عدم انعکاسها کلیة فلانه ینتقض بمادة یکون المحمول فیها اعم من
الموضوع وعند الانعکاس یلزم صدق الاخص علی کل افراد الاعم وهو محال



مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان و لا يصدق قولنا كل حيوان انسان
و لا يلزم ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل من الحيوان الذي
هو الاعم و هو محال و اما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان
نجد شيئا موصوفا بالانسان و الحيوان و هو ذات الانسان فيكون بعض
الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية الاولى
ان يقال فيه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
و الا يصدق نقيضه و هو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة بين الحيوان
و الانسان فيصدق لا شيء من الانسان بحيوان و قد كان الاصل كل انسان
حيوان هذا خلف او نضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء
عن نفسه و هو محال هكذا كل انسان حيوان و لا شيء من الحيوان بانسان ينتج من
الاول لا شيء من الانسان بانسان و هو محال قال و الموجبة الجزئية تنعكس جزئية
بهذه الحجة ايضا اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة
جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها

فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان لانا نجد ههنا شيئا موصوفا بالحيوان وبالانسان فيكون بعض الحيوان
انسانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم
ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الانسان بحيوان ويلزمه عكسه وهو لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان
الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف ونضم هذا اللازم الى الاصل حتى
يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر **قال** والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين
بنفسه فانه اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر يصدق لا شيء من الحجر بانسان
اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها
الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم
ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان
حجر فتنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر
بانسان هذا خلف ونضم اعني النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل

لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شئ من الحجر بانسان
ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل الصدق
قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة وكل ما هو حجر فهو حجر
دائما قال والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق بعض
الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه اقول السالبة الجزئية
لا يلزم ان تنعكس لزوما كليا والا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها
اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق
سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان
قولنا مثل بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق
ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه
وهو كل انسان حيوان بالضرورة والا يوجد الكل بدون الجزء
وهو محال وانما قيد بقوله لزوما كليا لانه قد يصدق العكس
في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق

عليه انتفاء وموضع الجزئين فيسان قال القياس قول مولف

من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر اقول المطلب الاعلى

والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس

ورسموه بانه قول مولف من اقوال متى سلمت لزم عنها اى عن

تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث

فانه مركب من قولين اذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العالم حادث والمراد

من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال فوق الواحد

ليتناول القياس المولف من القولين والقياس المولف من اقوال فوق

الاثنين فان القول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر

كعكس المستوى وعكس النقيض وفي قوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم

ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها

قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته

كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين ان كذبا

في نفسهما الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما كل انسان حمار وقوله
لزم عنهما احترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما
لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف في مدلوليهما عنهما وقوله
لذاتهما احترز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر
لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب
من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا ا
مساو لب وب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ان ا مساو لج لكن
لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو لمساوي
الشيء مساو لذلك الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات
لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس
فاخذ القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم
الدور قال وهو اما اقتراني مثل كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل
جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة

اقول القياس ينقسم الى قسمين اقترانى واستثنائى لانه اذا لم يكن عين النتيجة

او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو اقترانى كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف

محدث فكل جسم محدث وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل

فهو استثنائى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة

ينتج فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما

سمى الاول اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمى الثانى

استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء وهو لكن والمراد من كون عين النتيجة

او نقيضها مذكورا بالفعل فى القياس ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها

مذكورين بالترتيب الذى فى النتيجة قال والمكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا

اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر

والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى والتى فيها الاكبر تسمى الكبرى

اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط



لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا ومقدما او تاليا

وقد مر مثالهما آنفا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في

الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر

لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمات

القياس التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فكانت

ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى

لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى

بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا كما ذكره

المصنف هذا قال وهيأة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا

والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا

في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان

موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه اشكال

الاربعة مذكورة في المنطق قوله الهيأة الحاصلة من اقتران الصغرى والكبرى

تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا
في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كل ج
ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان بالعكس اي كان موضوعا في الصغرى
ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ب ج وكل ا ب
فبعض ج ا وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى
والكبرى نحو كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا فهو الشكل الثالث
وان كان محمولا في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب ولا شيء من د ب
فلا شيء من ج د فهو الشكل الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة
في المنطق قال والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا ومن له عقل سليم
وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول انما ينتج الثاني عند اختلاف
مقدمتيه بالايجاب والسلب اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة
الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لانه لا يستحصل المطلوب منه
الا بالتعسر وانما يستحصل بالاشكال الباقية بالتيسير ومن هذه الثلثة

ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعني الثاني
والثالث والرابع تترتد عند الانتاج الى الاول فمن له طبع
سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول
لانه اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياه في الصغرى في اشرف المقدمتين
لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لان
المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كان
مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب
اي اذا كانت احديهما موجبة فالاخرى سالبة والا لكانتا اما
موجبتين او سالبتين واياما كان تحقق الاختلاف في النتيجة
اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب فاذا ابدلنا
الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا
سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس

بحجر کان الحق السلب لو بدلنا الکبری بقولنا لاشئ من الناطق
بحجر کان الحق الایجاب بخلاف اذا وجد الاختلاف بین المقدمتین
الایجاب والسلب فی مع هذا الشرط یلزم کلیة الکبری فی هذا الشکل
والا لاختلف النتیجة کقولنا لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحیوان
فرس والحق الایجاب لو قلنا بعض الصاهل فرس کان الحق السلب
هذا علی تقدیر ایجاب الکبری واما علی تقدیر سلبها فلانه یصدق
قولنا کل انسان حیوان وبعض الجسم لیس بحیوان والحق الایجاب
واذا قلنا بعض الحجر لیس بحیوان کان الحق السلب لم یذکر المصنف
رحمه الله هذا الشرط قال والشکل الاول هو الذی جعل معیارا
فنورده ههنا لیجعل دستورا ومیزانا ینتج منه المطالب کلها وضروبه
المنتجة اربعة الضرب الاول کل جسم مؤلف وکل مؤلف محدث فکل جسم محدث
الثانی کل جسم مؤلف لاشئ من المؤلف بقدیم فلاشئ من الجسم
بقدیم الثالث بعض الجسم مؤلف وکل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث

والرابع بعض الجسم مؤلف فلا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم

اقول لما كان الشكل الاول من الاشكال الاربعة اصلا والباقية مردودة

ولهذا اجعل معيار العلوم الا ذكرا وردها المصرح بها مع ضروب منتجة

دون غيره ليحصل دستورا اي قانونا ينتج منه المطلوبات كلية ليفهم

منه المقصود وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان يكون

ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة

الضرب الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا

كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني هو

ان يكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم

مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث

هو ان يكون من موجبتين الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة

موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث

والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة

جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج
بعض الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
شرط في الشكل الاول والا لاختلفت النتيجة اما الاول فلانه يصدق
لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا
الكبرى بقولنا كل فرس صهال كان الحق السلب واما الثاني فلانه
يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا بدلنا
الكبرى بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب قال والقياس الاقتراني
اما من الحمليتين كما مر واما من المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج
فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج
الفرد واما من الحملية والمتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة



كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج
كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين ومن متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج ان كان هذا انسانا
فهو اما ابيض او اسود **اقول** لما قسم المصنف رح القياس من قبل
الى اقترانى واستثنائى اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شيء يتركب
فقال القياس الاقترانى اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب
من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان
كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين
ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين اللزوميتان لا الاتفاقيتان
كما ذكر فى المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين
نحو كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج
من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب

القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم الى متساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حملية كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود

قال واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا

ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة
حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر واستثناء
نقيض احدهما ينتج عين الآخر **اقول** لما فرغ عن بيان القياس
الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي
مركب دائما من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها
اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الآخر اي اثباته او رفعه سواء
كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود
ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وان
كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس

انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه فرد ينتج انه ليس بزوج ١٢ مولوي انور علي

بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي
والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة واستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون
اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما ستأتيه في المثال الاول وان كانت
الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين
احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع
بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر
لامتناع الخلو بينهما كما ستأتيه في المثال الثاني فعليك بالتأمل في القياس
المذكور من هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت تمام التحقيق
بجماله في المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولة قال البرهان
وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين اما اليقينيات
فاقسام احدها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم

من الحدود ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات
كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا محمد عليه الصلوة
والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزات على يده وقضايا
قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن
هو الانقسام بمتساويين اقول من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم
البرهان وهو يسمى بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية ثم
اليقين كما مر من الامثلة واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن
الا ان يكون كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال فقوله
لا يمكن الا ان يكون كذا يخرج الظن فهو اعتقاد الراجح وقوله مطابقا
للواقع يخرج الجهل المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن الا
ان يكون كذا لكن ليس مطابقا للواقع في نفس الامر وقوله غير ممكن الزوال

هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الغير الثابت ١٢ محمد صادق رحمه الله ش قوله هو اعتقاد الراجح اي وهو الاعتقاد

يخرج اعتقاد المقلد لان الاعتقاد فيه لا عن دليل فعلم به والد

واما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل

فيه بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل

اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس او كان

من الحواس الظاهرة والباطنة كقولنا النار محرقة وان الشمس مشرقة

وقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل

في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا

شرب السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة المشاهدة

الكثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى

واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس

لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا

وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل فيه بجزم الحكم بواسطة السماع

من جمع كثير استحال العقل تواطؤهم على الكذب كالحكم بان النبي

عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده ومنها قضايا قياساتها معها

وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين

كقولنا الاربعة زوج بسبب حاضر في الذهن وهو الانقسام

بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا او كذا

قال والجدل قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة قياس مؤلف

من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او مظنونة والشعر قياس مؤلف

من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس نحو الخمر ياقوتية سيالة او تنقبض نحو

العسل مرة مهوعة والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة

شبيهة بالحق او مقدمات وهمية كاذبة والعمدة هو البرهان

لا غير وليكن هذا آخر الرسالة اقول من الاصطلاحات المنطقية

المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات

التي ذكرناها في اليقينيات والغرض من ترتيبها الزام الخصم وهو

ومنها الخطابة وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص

م بسبب اشتهاره بين الناس كالمثل السائر ١٢ محمد صادق رحمه الله تعالى

معتقد فيه او مظنونة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم
من امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر
وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض
كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها
واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس ونفرت عن اكلها
ومنها المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة
بالحق او بالمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من
جهة الصورة او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا
لصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة
صهالة واما ما يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس وعليك بالاعتماد
والتعويل من هذه القياسات انما هو البرهان المركب من المقدمات اليقينية
وليكن هذا آخر ما كتبناه من الاوراق لايضاح ما في كتاب ايساغوجي

جدول متکفل ضروب عقلیه شانزدگانه مشیر باقی و ساقط از انها بر عامه فطن الطلاب نتائج اشکال اربعه

فائده بدانکه تا میم موحده واقعه خانه جدول اشارت بضرب باقی ست وهندسه بالای آن بعدد ضرب منتج وسین مهمله مشعر و بضرب ساقط غیر منتج و حروف زیر بای مذکور نتیجه آن ضرب باقی ست نون بجای نتیجه کن دمیم موجبه وسین سالبه کاف بکلیه وجیم بجزئیه

ضروب شانزده گانه شکل اول

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	نمک با	نسک با	س	س
سالبه کلیه	س	س	س	س
موجبه جزئیه	نمج با	نسج بک	س	س
سالبه جزئیه	س	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل ثانی


صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	س	نسک با	س	س
سالبه کلیه	نسک بک	س	س	س
موجبه جزئیه	س	نسج بک	س	س
سالبه جزئیه	نسج بک	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل ثالث

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	نمج با	نسج بک	نمج بج	نسج بک
سالبه کلیه	س	س	س	س
موجبه جزئیه	نسج بک	نسج بک	س	س
سالبه جزئیه	س	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل رابع

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	نمج با	نسج بک	نمج با	نسج بک
سالبه کلیه	نسک بک	س	نسج	س
موجبه جزئیه	س	نسج بک	س	س
سالبه جزئیه	نسج	س	س	س


قیاس اقترانی حملی و شرطی
شکل رابع
شکل ثالث
شکل ثانی
شکل اول